الفصل التاسع

التطبيق فى دول فقيرة أخرى

إن نجاحنا الباهر فى بنجلاديش قادنى إلى أن آمل فى إمكانية تطبيق منهاجية القروض المتناهية الصغر على مستوى العالم فى المستقبل القريب. ولقد تمكنا فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضى من أن نثبت للعالم أن فكرة بنك جرامين قد أدت إلى تحسن فى مستوى معيشة الفقراء. فبدأنا الخروج إلى العالم فى محاولة لإعادة تطبيق الفكرة، فكان المشروع الأوّلى من نصيب كل من ماليزيا والفلبين.

فى عام ١٩٨٥م، حدث أن تقابلت والپروفيسور «ديڤيد جيبون» ـ وهو أستاذ جامعى كندى الجنسية يقيم فى ماليزيا ويمارس مهنة التدريس بها لأكثر من عشرين عامًا ـ وذلك فى أحد المؤتمرات المنعقدة بالقرب من دكا. وكان «ديڤيد» متحمسًا للتوسع فى برنامج منح القروض داخل نطاق الريف الماليزى، ولكنه كان متخوفًا من رد فعل ـ أو عدم استجابة ـ صانعى القرار فى ماليزيا آنذاك. وسألنى «ديڤيد» ما إذا كان ممكنا أن يأتى هو وزميل آخر له ليمكثا مدة شهر فى أحد فروع جرامين، فوافقته على طلبه.

حضر «ديڤيد» إلى بنجلاديش يصاحبه زميله الأصغر «عبد الشكور قاسم» ـ والذى أصبح فيما بعد واحدًا من أبرز المروجين والمتحمسين لبرنامج القروض المتناهية الصغر

obeikan.com

فى ماليزيا وعلى مستوى العالم ككل. ومكث الاثنان بضعة أسابيع فى مقاطعة «رانجابور» وهى واحدة من أشد المناطق فقراً فى بنجلادبش. وأقام «ديڤيد» و«عبد الشكور» فى قرى المقاطعة وقاما بزيارة فروع البنك هناك. وبمجرد الانتهاء من جولتهم وعودتهم إلى دكا، أعلن «ديڤيد» وزميله «عبد الشكور» عن عزمهما على تأسيس برنامج جرامين فى ماليزيا؛ الأمر الذى لاقى مساندة وتشجيعاً قويّا من جانبى.

وعندما قام «ديڤيد» عام ١٩٨٧م بتأسيس مشروع «اختيار» ـ أول برنامج لجرامين فى ماليزيا ـ واجهته العديد من التحديات التى كانت تعمل فى جبهتين؛ **الأولى:** وتتمثل فى بناء برنامج جرامين من خلال الاعتماد على التمويل الذاتى مستعينًا فى ذلك بما دونه من ملاحظات أثناء رحلته إلى بنجلاديش، **والثانية:** وتتمثل فى إيجاد الإطار القانونى الملائم لإبعاد البرنامج عن السيطرة الحكومية دون أن يغامر بفقدان مساندتها من الناحية المادية. لقد كان الأمر بمثابة مسألة توازن، ولكن «ديڤيد» كان محظوظًا لوجود «عبد الشكور» إلى جواره؛ فقد كان مسانداً له بحق. وساند «ديڤيد» كذلك «مايك جيتوبج» ـ الذى كان يعمل لدى «مركز تنمية آسيا ودول المحيط الهادى» ـ والمعروف رمزاً باسم (APDC)، فقد قدم «مايك» مبلغًا من المال عُد كنواة للتمويل للبرنامج فى مراحله الأولى، كما ساعد فى وقت لاحق فى تمويل اثنين من باكورة برامج جرامين فى الفلبين.

عندما بدأت المشاكل تطل برأسها، قدم «ديڤيد» إلى بنجلاديش لكى يحصل على تدريب يساعده على إنعاش أفكاره عن آلية عمل جرامين وكيفية مواجهته للمشاكل. وفى إحدى المناسبات، أرسلنا إليه فريقًا يضم اثنين من كبار موظفينا وهما: «نورجهان» و«شاه علم» لتقديم المساندة اللازمة. وعلى مهل بدأ كل من «ديڤيد» و«عبد الشكور» فى استيعاب الحكمة التى تقف وراء آلية العمل الخاصة بجرامين، ومن ثم قاما بتعديل سياساتهما لكى تكون أقرب ما تكون إلى سياستنا فى العمل. وباجتيازهما مرحلة الخبرة التى دامت لعامين، أعلنا عن عزمهما لتطبيق خطط طموحة للتوسع فى تطبيق جرامين ليشمل المناطق الأقل نموّا فى شمال ماليزيا.

وحاليّا، يعد كل من «ديڤيد» و«عبد الشكور» كسفراء لجرامين على مستوى العالم؛ فهما يصلان الليل بالنهار من أجل العمل على التوسع فى تطبيق برامج جرامين على ما

يربو عن اثنتى عشرة دولة من الدول الآسيوية. كما بادرا فى الأخذ بآليات إجرائية تمثلت فى تكوين تجمع لبرامج جرامين التى تم تطبيقها فيما أطلقا عليه «كاشبور ـ CASHPOR»، وكنتيجة لجهودهما تمكن مشروعهما « أمانة اختيار ماليزيا» من الوصول إلى أكثر من ٤٢,٠٠٠ أسرة فقيرة، ووجدنا أن معدل سداد القروض فى ماليزيا قد فاق نظيره فى بنجلاديش.

وقام «ديڤيد» أيضًا بنشر كتاب أسماه «قارئ جرامين ـ The Grameen Reader»، والذى يعد تجميعًا لبعض من مقالاتى ومقالاته. تلك المساندة القوية مكنت العديد من الأفراد من أن يتبنوا تطبيق برنامجنا فى دول أخرى.

* * *

وحتى قبل الانتهاء من مرحلة المشروع الأولىّ «اختيار»، بدأت سلسلة من محاولات إعادة تطبيق مشروع جرامين فى الظهور إلى حيز الوجود فى العديد من الدول. ثلاث من تلك المحاولات التى تنم عن وعود براقة تمركزت فى «أثنين» بالفلپين. ففى عام ١٩٨٩م، قام الدكتور «چينى روسو أوكتاڤيو» ـ وهو أستاذ لعلم الاقتصاد فى جامعة الفلپين بـ «لوس بانوس» ـ بزيارة بنجلاديش، ثم سرعان ما شرع فى تأسيس برنامج جرامين فى القرى المحيطة بالجامعة التى يعمل بها. وبانضمامى إلى مجلس إدارة المعهد الدولى لبحوث الأرز الذى يقع مركزه الرئيسى على بعد ميلين فقط من مجمع «لوس بانوس»، أصبح بإمكانى زيارة «چينى» وكذا المقترضين من مشروعه جرامين من وقت لآخر. وبحكم انتمائه الطبيعى إلى فئة الفقراء، تمكن «چينى» من القيام بعمل باهر لإنجاح ظهور المشروع إلى حيز الوجود. فالكثير من المقترضين نجحوا فى إقامة مشروع لتربية الخنازير والذى يعد من المشروعات المرتفعة الربحية. ويلاحظ أن مثل هذه المشروعات غير واردة فى البيئة البنجالية نظرًا لأحكام الدين الإسلامى التى تحرم أكل لحم الخنزير.

ولأول وهلة تصورت أن إقامة مشروع على غرار جرامين فى دولة كالفلپين سيكون أيسر كثيرًا من إقامته فى بنجلاديش التى تنتشر فيها معوقات كثيرة متمثلة فى اتساع نطاق وحدّة الفقر، والنظرة الدونية إلى المرأة، إضافة إلى الكوارث الطبيعية

المتكررة ـ والتى غالبًا ما تكون على درجة كبيرة من الحدة. ولكن ما حدث بالفعل أن «چينى» واجه الكثير من الصعوبات عندما قرر ـ نتيجة تشجيعى له ـ التوسع فى مشروع جرامين فى أثنين.

وكان «چينى» يمتلك براعة وموهبة خاصة فى تعامله مع المقترضين، ولكن الصعوبة التى واجهها كانت فى التعامل مع العاملين معه، وكذا أعضاء مجلس إدارات المشروعات. فبمجرد أن تحول مشروعه البحثى النظرى إلى منظمة مستقلة تتعامل فى القروض متناهية الصغر ـ والتى أطلق عليها مسمى «قفزة فوق الفقر ـ Ahon Sa Hirop » أو يطلق عليها اختصارا مسمى «ASHI» ـ خاض «چينى» صراعات عنيفة لتشكيل هيكل إدارى مستقل للمنظمة. وبعد أعوام عديدة من الصراعات داخل «ASHI»، غادر المكان وقام بالتدريس فى ماليزيا وأصبح فيما بعد استشاريّا فى برامج القروض متناهية الصغر فى العديد من المنظمات التى تقوم بتنفيذ برامج مماثلة فى دول جنوب شرق آسيا.

فى البداية شعرت بالقلق لما سيؤول إليه مصير «ASHI»، ولكن ما لبث أن وقعت مصادفتان فارقتان فى صالح المشروع؛ **الأولى:** الاستعانة بـ «عبد الشكور قاسم» كاستشارى لإعادة تأهيل «ASHI» ـ أكثر الفروع إثارة للمشكلات. واستطاع «عبدالشكور» بعد فترة وجيزة من الإشراف على الفرع من تحقيق نتائج إيجابية ملموسة. أما المصادفة الثانية فكانت فى قيام إحدى عضوات مجلس إدارة الفرع ـ «ميلا ميركادو» ـ بالتطوع فى أن تصبح مديرة تنفيذية للفرع بشكل دائم. «ميلا» هى سيدة تتسم بدرجة كبيرة من العقلانية وذات خلفية وخبرة ثرية فى العمل فى القطاع الخاص، كما أنها تمتلك موهبة إدارية ممتازة ومهارة تلقائية فى التعامل مع النساء الفقيرات. واليوم، ونظرًا لجهود كل من «عبد الشكور» و«ميلا» وبالتعاون مع باقى أفراد طاقم العمل، يعد «ASHI» أحد أنجح النماذج المطبقة لبرنامج جرامين فى «أثنين».

* * *

بعد نجاح« ASHI » بفترة قصيرة، حدث أن تقابلت و«دانيال لاكسون» محافظ مقاطعة «نيجروز أوكسيدنتال» ـ والتى تعد من المقاطعات المشهورة بزراعة السكر فى

جنوب الفلبين. وقد وقع هذا اللقاء فى ولاية واشنطن الأمريكية بينما كنا نشارك فى إحدى الندوات التى يعقدها البنك الدولى. وكان جميع الحضور آنذاك يناقشون الآثار السلبية لسياسات التصحيح الهيكلى التى تبنى البنك فرضها على الدول الفقيرة. فطرحت من جانبى حقيقة أن الأفراد الذين خسروا وظائفهم نتيجة سياسات البنك الدولى ينتمون إلى فئة «الفقراء الجدد»، بينما الفئة التى تمثل محور اهتمامى هى فئة «الفقراء القدامى» الذين يمكن تعريفهم على أنهم لم يكن لديهم وظائف فى الأساس ليخسروها. لم تكن ملاحظتى تلك تغاضيًا منى عن سلبيات سياسة البنك الدولى، ولكن جل الأمر هو أن الغالبية المنتمية إلى «فئة الفقراء الجدد» سيتمكنون من النجاة والبدء من جديد لأنهم يملكون المساندة التى ستساعد فى إنقاذهم، وأيضًا أردت بملاحظتى تلك لفت أنظار الحضور إلى فئة « الفقراء القدامى». ومن ثم تقدمت بشرح نموذج جرامين وتعامله فى القروض متناهية الصغر، وذلك كمثال واقعى يعكس كيفية مساعدة تلك الفئات الحرجة.

ومن فرط التأثر بما طرحته من أفكار، قام المحافظ «لاكسون» بإرسال الدكتورة «سيسل دى كاستيلو» لزيارة مشروع جرامين فى بنجلاديش. والدكتورة «سيسل» هى مديرة صندوق «نساء نيجروز من أجل المستقبل» ـ وهى إحدى المنظمات غير الحكومية. وقامت الدكتورة «سيسل» ـ على غرار ما قام به «ديڤيد چبونز» ـ بالتعلم من كل صغيرة وكبيرة فى جرامين. وفى أغسطس من عام ١٩٨٩م، قامت بتأسيس برنامج جديد أطلقت عليه مسمى «مشروع دنجانون المتكامل» فى مقاطعة «نيجروز أوكسيدنتال». ونجحت «سيسل» فى إدارة البرنامج على نحو ممتاز استفادت فيه من خبرتها فى العمل الاجتماعى وعلاقاتها القوية بمنظمات المعونة الدولية والمحلية. واستطاعت «سيسل» ببرنامجها تقديم الخدمة إلى آلاف مؤلفة من المقترضين الشديدى الفقر. ومع بداية التسعينيات من القرن الماضى، أصبح برنامج «دنجانون» هو أنجح وأكبر برنامج فى صندوق «نساء من أجل المستقبل» الذى تديره «سيسل».

أما المشروع الثالث الذى أقيم فى «أثنين» فكان مشروع «من لا أرض لهم» التابع لمركز التنمية الزراعية والريفية، والمعروف اختصاراً باسم «CARD» وكان هذا المركز ـ CARD ـ قد تم تأسيسه من قبل «أريس أليب» وعدد من الأفراد

المتحمسين التابعين لمنظمة تدعى « العمل من أجل التنمية الاجتماعية فى الفلبين ـ Philippine Business for Social Progress» وبعد قيام «أريس» بزيارة جرامين فى بنجلاديش، قرر تطبيق أسلوب العمل نفسه لتحقيق التنمية الريفية فى «أثنين». وقدمت إحدى عضوات فريقه «دولورس تورز» والمعروفة بـ «دورى» مساندة قوية لإنجاح المشروع؛ فقد تمكن «أريس و دورى» من تقديم نموذج فاق فى نجاحه كلاّ من مشروع « ASHA» ومشروع «دنجانون» بحيث أصبحا قيادات لتنظيم شبكى يضم أكثر من ثلاثين نموذجًا لجرامين فى الفلبين. وفى عام ١٩٩٧م، وفى الوقت الذى نجح فيه مركز « CARD» من اجتذاب أكثر من تسعة آلاف مقترض، مع تحقيق معدل ممتاز لسداد القروض وتأسيس سبعة من الفروع، خطا المركز خطوة أوسع بتأسيسه بنك «CARD» كمؤسسة مالية مستقلة. (وبحلول عام ٢٠٠٣م وصل حجم المقترضين من«CARD»٠٠٠ ,٦٩ مقترض). وكان مبعث قلقى فى حجم المخاطرة التى يقومان بها؛ فبدلاً من تحديد أطر عملهما وفقًا للتقاليد المصرفية المعتادة، كنت أحاول إقناعهما بخلق إطار قانونى خاص يتوافق وخصوصية نشاطهم المتمثل فى تعاملهم فى القروض متناهية الصغر.

وبرغم النجاح المبهر لمركز «CARD»، إلا أنهم واجهوا بعض الصعوبات. فمع بداية التسعينيات، توجهت إلى الحكومة الألمانية لكى تمد المركز بتمويل إضافى، ولكن جاءت الإجابة على لسان أحد المسئولين فى الحكومة الألمانية متمثلة فى أنهم يعدون «CARD» مشروعًا فاشلاً. أذهلتنى الإجابة، فسألته فى دهشة عن مصدر معلوماته، فأجابنى أن هذا الرأى مستنداً إلى دراسة متعمقة، وأن كل من يقرأ التقرير الذى أسفرت عنه تلك الدراسة سيتفق معهم فى الرأى بأن «CARD» غير جديرة بالحصول على تمويل. فطلبت منه الحصول على نسخة من ذلك التقرير، فوعدنى بإرسالها لى فى أقرب وقت.

وعندما سألت «دورى» عن رأيها فى تقييم الحكومة الألمانية لـ «CARD»، أجابتنى بأنه لا يوجد فى الواقع أثر لمثل تلك الدراسة. وبعد أسابيع قليلة اتصلت بى «دورى» لتخبرنى أنه حدث أن جاء رجل ألمانى الجنسية ـ ولكنه لم يفصح عن شخصه كباحث ـ ليقيِّم أداء المركز، وتقابل وأعضاء «CARD» فى المركز الرئيسى. ولم يبد الرجل أية

بادرة اهتمام تشير إلى رغبته فى اللقاء بالمقترضين. إنه هو بالتأكيد الرجل الغامض الذى قام بالتقييم.

وفى الحال قمت بالاتصال بمجموعة من المسئولين ممن أعرفهم فى الحكومة الألمانية، ولكن قيل لى إن هذا التقرير سرى وغير مسموح لى الاطلاع عليه. وبعد طول معاناة، قمت بالاتصال بالدكتور «محبوب حسين»، وهو باحث مستقل ذو سمعة ممتازة، ونزاهته لا غبار عليها، وطلبت منه القيام بدراسة شاملة لتقييم أداء «CARD» على أن يقوم بعدها بنشر ما توصل إليه من نتائج. فوافق «محبوب» أن يقوم بالتقييم دون مقابل. وبعد شهور طويلة من البحث المضنى، قدم «محبوب» نتائجه النهائية خلال إحدى ورش العمل الدولية التى كانت منعقدة فى «أثنين»، وكان ذلك فى شهر يونيو من عام ١٩٩٧م. وجاءت نتائج الدراسة كالتالى:

* المقترضون من «CARD» هم من فئة الفقراء الأكثر فقراً؛ نسبة ٧٠٪ منهم لا يملكون أرضًا على الإطلاق، ويمتلكون منازل تقل فى قيمتها عن ٥٥٠ دولاراً.
* المقترضون من «CARD» يستخدمون قروضهم فى القيام بأعمال تجارية؛ نسبة ٧٩٪ من الأموال التى تم إقراضها تم استثمارها فى أنشطة مولدة للدخل.
* أثرت قروض «CARD» كثيراً فى تحسين أحوال المقترضين؛ فمتوسط معدل العائد على الاستثمار بلغ ١١٧٪ (نسبة ١٤٤٪ كانت من نصيب المقترضين الذين حصلوا على خمسة قروض فأكثر).
* تقوم «CARD» بخلق فرص جديدة للعمل؛ فالأنشطة الاقتصادية التى تم تمويلها بقروض منها أدت إلى خلق عدد ١٦٣ يومًا من العمل سنويّا بالنسبة للمقترضين على وجه الخصوص، بالإضافة إلى عدد ٨٤ يومًا من العمل بالنسبة لأفراد الأسر الأخرى.
* تساعد «CARD» فى خلق وظائف إنتاجية؛ فإنتاجية العامل فى الأنشطة التى تمولها «CARD» بلغت ٣٦٪ زيادة عن معدلات الأجور السائدة.

لم أكن متوقعًا أن يكون التقرير بهذه الإيجابية، فأصبح من الجلى أن «CARD» تقوم بدور فارق فى حياة الآلاف من الفقراء ـ فقد أسهمت فى إحداث نقلة نوعية فى

نمط حياتهم على نحو أسرع مما تمكنا من عمله فى جرامين. ولكن رغم النتائج التى أسفرت عنها دراسة «محبوب» ورغم نجاح «CARD» الباهر، فما يزال هناك جدل حول قابلية جرامين لإعادة التطبيق فى بيئة خارج بنجلاديش، وحتى فى «أثنين» نفسها، فإن هذا الجدل لم ينته. ففى عام ١٩٩٨م، صدر تقرير جديد عن الأمم المتحدة يعيد تكرار الكثير من الملاحظات القديمة فيما يتعلق ببرامج القروض المتناهية الصغر، حيث يتم الادعاء بأن مثل تلك البرامج لا يمكن أن تنجح إلا فى بيئات تتسم بسمات غاية فى الخصوصية. فيشير التقرير إلى أن الكثير من الأفراد ـ وخاصة ممن ينتمون إلى الفئات الأشد فقراً ـ لا يكونون غالبًا فى وضع يؤهلهم لأن يقوموا بأى نشاط اقتصادى؛ وذلك يرجع فى جزء منه إلى افتقارهم للمهارات اللازمة للقيام بمثل تلك الأعمال، كما يرجع إلى افتقارهم إلى الدافعية الكافية للإقدام على تلك الأنشطة. ويضاف إلى ما سبق الادعاء بعدم وضوح ما إذا كان الحد الذى وصلت إليه درجة انتشار تلك القروض ـ ناهيك عن احتمالات انتشارها مستقبلاً ـ من الممكن أن يحدث طفرة فى التخفيف من مستوى الفقر على المستوى العالمى أم لا (*).

تأثراً بنجاح البرامج التى قامت على غرار جرامين فى ماليزيا والفلبين، بدأت سلسلة أخرى من البرامج المماثلة فى الانتشار فى كل من الهند ونيبال وڤيتنام، وغيرها. حتى الصين، بدأت فى تأسيس ثلاثة من هذه البرامج منذ منتصف التسعينيات. ثم جاء دور أمريكا الجنوبية وإفريقيا، وذلك من خلال مشروع أطلق عليه «مؤسسة المشروعات الصغيرة - Small Enterprise Foundation (SEF)» والتى أسسها «چون دى ويت» فى جنوب إفريقيا. ونجح برنامج «چون» فى الوصول إلى آلاف من المقترضين الفقراء داخل القرى الريفية. واحدة من مقترضى ذلك المشروع وتدعى «كيت مكاكو» تمكنت من خلال القرض من إقامة محل تتكسب منه قوتها؛ فهى تقوم الآن ببيع ثمار الأفوكادو والمانجو والموز، بالإضافة إلى أصناف من الجبن والمشروبات الغازية. قبل انضمامها إلى «SEF»، قامت «كيت» ببيع بعض السلع متنقلة من باب إلى باب، وبالفعل حصلت على رأسمال ولكنه كان ضئيلاً بحيث حد

(*) United Nations General Assembly, 53 rd Session, The Role of Microcredit in the Eradication of Poverty (A\ 53\223, 10 August, 1988).

بقدر كبير من إمكانية تحقيقها للربح. وتعد قصة «كيت» مثالاً توضيحيا للكفاح والنجاح لمثل برنامج جرامين خارج بنجلاديش.

لجأت «كيت» إلى العمل بعد فترة قصيرة من زواجها؛ فقد أدركت أن حجم المال الذى يحضره زوجها إلى البيت من جراء عمله بالمناجم لم يكن كافيًا لإعالتها حتى نهاية الشهر. وبدلاً من التضور جوعًا، استخدمت المال لشراء بعض أنواع من الطعام المعروفة فى جنوب إفريقيا على غرار الأفوكادو والسكر، وقامت بالاتجار فيه وبيعه إلى جيرانها. تمكنت «كيت» من كسب قوتها من خلال مبيعاتها، وإن كان بشق الأنفس. ولكن حدث أن أصيب زوجها فى العمل بحيث أصبح عاجزًا عن العودة للعمل فى المناجم، عندها تحولت حياة «كيت» إلى يأس وحرمان. وتزامنت تلك الحادثة مع انضمامها لفريق عمل «SEF»، وحصلت على قرضها الأول ـ وقيمته ستون دولارًا ـ فاستخدمت جزءًا منه بدفعه كمقدم لشراء ثلاجة مستعملة، أتاحت لها الفرصة لتأسيس متجر. أما النساء الأخريات ضمن فريقها، فقد تمكنَّ بدورهن من إقامة عمل تجارى صغير يرتزقن منه؛ «سيلفيا مواجى» ـ على سبيل المثال ـ أقامت مشروعًا صغيرًا لتربية وبيع الدواجن، وكذلك بيع اللبن من منزلها. أما «جراس موتلوسى» فقد أصبحت تاجرة فاكهة، و«مساكو منيتجا» قامت ببيع زيت البرافين، بالإضافة إلى قيامها بأعمال الحياكة فى منزلها، وأخيرًا عن «ربيكا سيبيا» فقد قامت بتصنيع البيرة.

ورغم أن يوم عملها يبدأ من الساعة الثالثة صباحًا، إلا أن «كيت» سعيدة بكون حياتها أضحت أخيرًا فى مسارها الصحيح؛ فزبائنها يطالبونها بإلحاح بإنتاج المزيد من «كعكاتها الدسمة»، وحصلت «كيت» على قرض آخر فى الآونة الأخيرة ولم تجد أية صعوبة على الإطلاق فى تسديد أقساطه، بل وتمكنت «كيت» من تحقيق فائض قامت بإقراضه لزوجها ليعاونه فى مشروع النجارة الجديد الذى قام بتأسيسه. ورغم أن عملها لم يترك لها فسحة من الوقت لتستريح، إلا أنها قامت بتسجيل نفسها فى أحد برامج محو الأمية . . فلأول مرة تمكنت «كيت» من توقيع اسمها.

إن فرصة مقابلة نماذج مشرقة للنجاح ـ كما فى حالة «كيت» ـ تجعلنى دائمًا فى موقف يصعب علىّ فيه اتخاذ القرار بشأن تحديد أىّ برنامج لجرامين الذى ينبغى علىّ زيارته عندما أقوم بالسفر إلى الخارج. فهل أقوم بزيارة برنامج سبق لى زيارته لكى

أشهد بنفسى كيف تطور، أم أن علىّ التوجه إلى برنامج لم يسبق لى زيارته لكى أكتشف بنفسى كيف أن مختلف المنظمات قد تبنت سياسات جرامين بشكل يتواءم والظروف الثقافية السائدة. وحاليًا، نحن نقوم بإرسال العديد من مسئولى جرامين ممن ينتمون إلى الإدارة الوسطى أو العليا، وذلك لتقديم المساعدة فى خلق برامج جديدة، أو تطوير القائم منها، أو التوسع فيها.

* * *

من خلال إحدى مناقشاتنا التى تناولت المجموعة الأولى من التجارب المماثلة لجرامين، وجدنا أن هناك الكثير من المنظمات التى قد واجهت وقتًا عصيبًا للحصول على التمويل اللازم لمساندة أنشطتهم. فتلك التجارب فى مراحلها الأولى احتاجت إلى تمويل لكى تقوم بالسفر إلى بنجلاديش للحصول على التدريب اللازم لكى تتمكن من تأسيس مشروعاتها ولكى تتمكن فى مرحلة لاحقة من التوسع فى تلك الأنشطة. فطرحت على المسئولين عن تلك البرامج فكرة أن يقوموا بتأمين التمويل اللازم من داخل دولهم ـ أى على المستوى المحلى ـ أو باللجوء إلى مصدر تمويلى أقرب ما يكون إلى مقر عملهم. فهم بتلك الطريقة سيتمكنون من الإبقاء على كل تعاملاتهم المالية بالعملة المحلية لبلادهم، كما أنهم سيتمكنون من إظهار نتائج أعمالهم بشكل مباشر للجهات التى تقوم بتمويلهم. ورغم تشجيعى لتلك القيادات وإشرافى على ما يقومون به من عمل من وقت لآخر، إلا أننى فى بعض الأحيان أقوم بالاتصال ببعض الهيئات المانحة لتشجيعها على تمويل مشروعات جرامين فى بعض الدول؛ وذلك بالنسبة لحالة بعض من أفضل البرامج التى تنتهى بوجود خزانة فارغة نتيجة شدة الإقبال على الاقتراض منها.

فى يوم من الأيام، وبينما كنت مشاركًا فى إحدى المحاضرات بشيكاجو، أبديت شكواى من مثل هذا الوضع؛ فالبلايين من الدولارات يتم تخصيصها لدول العالم الثالث، ولكن لا شىء من تلك الأموال يتم تخصيصها لتمويل العشرات من البرامج الناجحة للقروض المتناهية الصغر. وفى أثناء الجلسة المخصصة للمناقشات والرد على الأسئلة، كررت بمزيد من الإيضاح كيف أنه من الصعب البدء فى تأسيس مشروع كجرامين نتيجة وجود نقص فى التمويل الممنوح. وتقدمت باقتراح مفاده إيجاد

صندوق تمويل لجرامين مهمته تقديم الدعم اللازم للبرامج التى تحاول إعادة تطبيق نموذج جرامين على مستوى العالم. وعندما ترضى الجهات المانحة على ما تقوم به تلك البرامج من عمل، فعندئذ لهم أن يمنحوها المزيد من التمويل. أما إذا كانوا غير راضين عن مستوى أدائها، فلهم أن يتخلوا عن مساندتهم لها.

وفى أثناء انعقاد جلسة المناقشات والرد على الأسئلة، تسلمت ملاحظة من أحد الحضور، هذا نصها: «هل يمكننى أن أقابلك لبضعة دقائق بعد الانتهاء من عرضك؟» فقمت بتمرير الملاحظة إلى «كونى إفانز» ـ المدير التنفيذى لمشروع التوظف الذاتى للمرأة والذى كان جالسًا بجوارى. وفى الحال، وبعد الانتهاء من الجلسة أرشدنى «كونى» إلى إحدى القاعات الصغيرة، وكانت هناك امرأة بالداخل.

فسألت المرأة: «كم حجم الأموال التى تلزمك لكى تبدأ تمويل مشروعات إعادة تطبيق جرامين؟».

فأجبتها: «مائتا ألف دولار ستكون بداية جيدة».

فسألتنى: «هل هناك صعوبة فى إيجاد مشروعات جديدة لإعادة التطبيق لكى يتم تمويلها؟».

فأجبتها قائلاً: «لا، بالتأكيد؛ فهناك الكثير من المشروعات التى تنتظر التمويل، وبمجرد أن نبدأ فى منح التمويل، فإن هناك المزيد من المشروعات التى قد تظهر بالقائمة».

«وكم ستطول إقامتك بالمدينة؟».

«ليومين آخرين، ثم أنتقل بعدها إلى واشنطن».

«سأحاول أن أوفر لك شيكًا بقيمة المائتى ألف دولار قبل أن تغادر، فهل تسمح لى بدعوتك إلى منزلى هذا المساء لكى يتسنى لك مقابلة اثنين من زملائى لكى نستطيع المضى قدمًا فى إجراءات هذا التمويل؟».

فنظرت إلى «كونى» وسألته: «هل يمكننى الذهاب؟».

كانت الفرحة والتشويق تغمران «كونى» الذى أجابنى قائلاً: «وكيف لى أن أمنعك من الذهاب إلى منزل «أديل سايمون» ، وخاصة فى حال استعدادها أن تمنحك ما تحتاجه من تمويل؟» .

قضينا ذلك المساء مع «أديل» ـ المدير التنفيذى لـ «مؤسسة ماك آرثر ـ MacArther Foundation » وثلاثة من رفقائها الذين وافقوا على القرار الذى اتخذته «أديل» بمنحنا التمويل اللازم .

ونظرًا لازدحام جدول أعمالى لليومين التاليين وعدم وجود وقت لدىّ لصياغة طلب للحصول على المنحة، قامت «أديل» بتكليف أحد أعضاء فريقها لكى يرافقنى خلال تنقلاتى فى سيارات الأجرة، وكذا أثناء تناولى لوجبات الغداء والعشاء حتى يتمكن من تطوير نسخة مبدئية للطلب خلال فترة إقامتى الوجيزة بشيكاجو . وفى غضون يومين، تمكن طاقم العمل من كتابة الطلب المقترح على نحو يتفق ومتطلبات مؤسسة «ماك آرثر» .

إن قرار «أديل سايمون» بدعم تأسيس «صندوق جرامين للتمويل» كان بمثابة قفزة هائلة فى طموحاتنا نحو التوسع فى إعادة تطبيق نموذج جرامين، كما كان قرارها بمثابة تشجيع قوى لجهات مانحة أخرى لأن تحذو حذوها . ومن هذه الجهات التى تبعت «أديل» فى قرارها «مؤسسة روكفيلر ـ Rockefeller Foundation» والبنك الدولى والحكومة الأمريكية وكذا «صندوق التنمية الرأسمالية » التابع للأمم المتحدة ـ UN Capital Development Fund ـ وتولى إدارة صندوق جرامين للتمويل واحد من الأساتذة السابقين فى جامعة شيتاجونج وصديق مقرب إلىّ وهو الدكتور «هـ . إ. لطيفى» . وقد بلغ إجمالى ما حصل عليه صندوق جرامين من تمويل منذ عام ١٩٩٤م ما يربو عن ١٩,٨ مليون دولار؛ تم استثمار كل سنت من ذلك الرصيد فى تمويل خمسة وستين مشروعًا مماثلا لجرامين فى سبع وعشرين دولة على مستوى العالم . وبنهاية عام ٢٠٠٢م، قامت تلك الجهات المانحة بتزويد صندوق جرامين بأكثر من ٤٤٤ مليون دولار كقروض استفاد منها نحو ١,١٤٠,٠٠٠ فقير فى جهات مختلفة من العالم .

ويأخذ جرامين على عاتقه مهمة اجتذاب قيادات تتولى إعادة تطبيق نموذجه، وذلك من خلال دعوة هؤلاء القيادات إلى مؤتمرات حوارية دولية تستمر لأسبوعين، ويقوم كل من بنك جرامين وصندوق جرامين للتمويل بتنظيم تلك المؤتمرات والإشراف عليها واستضافتها، ويتم ذلك بمعدل أربع مرات فى كل عام.

ويحضر قرابة عشرين من المهتمين من جميع أنحاء العالم للمشاركة فى كل مؤتمر من تلك المؤتمرات. وبعد مرور بضع ساعات فى جلسات تحضيرية داخل مقر المركز الرئيسى لجرامين، يتم إرسال هؤلاء المدعوين فى مجموعات ثنائية لزيارة بعض الفروع المترامية فى أنحاء بنجلاديش. تستغرق زيارتهم تلك نحو خمسة أيام يقومون فيها باكتساب ما أمكنهم من معلومات عن كل ما يتعلق بالفرع؛ عن العاملين فيه والمقترضين منه، وكذا عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التى تحكم آليات العمل بذلك الفرع. وبعدها يتم إخضاعهم لعمل لقاءات متعمقة مع المقترضين لبضعة أيام؛ الأمر الذى يسمح لهم بتقدير الأثر المباشر لقروض جرامين على تحسين مستواهم كآدميين يستحقون الحياة الكريمة. كما تساعد تلك اللقاءات فى تحطيم أية خرافات أو أحكام مسبقة قد يحملها هؤلاء المدعوون عن حالة الفقراء فى بنجلاديش ومثلهم الفقراء فى بلادهم، أو الفقراء بشكل عام.

وعند عودة المشاركين فى المؤتمر الحوارى من مواقعهم، نقوم بتشجيعهم على إبراز ومناقشة فضائل ومثالب آلية عمل جرامين. ومع قرب انتهاء مدة الأسبوعين ـ مدة انعقاد المؤتمر الحوارى ـ نريهم كيفية التقدم إلى صندوق جرامين للحصول على تمويل للبدء فى تأسيس مشروعاتهم الخاصة لدى عودتهم إلى أوطانهم، حتى إذا ما أقدموا على التقدم للصندوق، نقوم بالاتصال بقيادات أخرى ممن تقوم بإعادة تطبيق نموذج جرامين فى أوطانهم، وذلك حتى تكون تلك القيادات القديمة معاونًا ومشرفًا على المتقدمين الجدد، كما يستطيع الجدد أيضًا الرجوع إليهم إذا ما صادفتهم عقبات من أى نوع.

كل ما نقوم به من قبيل تلك الإجراءات هى عمليات غير مكلفة على الإطلاق، ولكنها تمكننا من إزاحة غير الجادين فى إقامة برامج تعمل وفق روح العمل فى جرامين بعيدًا عن محور اهتمامنا. فنحن نشهد يومًا بعد يوم إقبال منقطع النظير من

أجل الحصول على تمويل جديد، ونأمل فى أن يصل عدد المقترضين من مشروعات إعادة تطبيق جرامين على مستوى العالم إلى عشرة ملايين مقترض بحلول عام ٢٠٠٥م. تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب تمويلاً قدره حوالى ٢,٢ بليون دولار. قد يبدو ذلك الحجم من التمويل كبيراً نوعًا ما، ولكنه أقل من ضعف حجم الأموال التى نجح أحد أصدقائى الأميركيين من تجميعها من أجل تأسيس مدرسة للقانون منذ أعوام قليلة مضت.

* * *

منذ قرابة ثمانى سنوات، تحدانى زميل بنجالى فى أحد اللقاءات العلمية قائلاً: «إن جرامين يحصل على تمويل بمعدل فائدة قيمتها ٢٪ ، أستطيع أن أزعم أن أى برنامج فى بلدنا هذه يحصل على تمويل وفقًا لسعر الفائدة تلك فإنه يستطيع القيام بتأسيس مشروع للقروض المتناهية الصغر». أعتقد أن حديث ذلك الزميل كان ينطوى عن اتهام مفاده أن ما قمنا بتحقيقه من نجاح لم يكن أمرًا ذا شأن. قد يكون فى كلام ذلك الزميل قدر من الصحة، ولكنى بادرت بالتحدى فى خلق مؤسسات جديدة توفر القروض بسعر فائدة ٢٪ لأى برنامج يتعامل مع القروض المتناهية الصغر فى البلد. كما قمت بإقناع الحكومة بإقامة هيئة غير حكومية تدعى مؤسسة بولى كرمة سهاياك «PKSF» والتى استطاعت أن توفر قروضًا لـ ١٥٦ برنامجًا للقروض المتناهية الصغر فى أنحاء البلاد. وتم تعيينى عضواً فى مجلس إدارة تلك المؤسسة، وقمت بمساعدة «PKSF» فى صياغة تقرير عن إنجازات تلك المؤسسة وآلية تحقيقها لها، وكم كان شعورى بالرضا عظيمًا عندما نجحت المؤسسة بموجب ذلك التقرير من الحصول على تمويل من البنك الدولى.

وفى عام ١٩٩٨م، وافق البنك الدولى على منح «PKSF» تمويلاً بقيمة ١٠٥ مليون دولار؛ وهو يعد واحدًا من أعظم استثماراتها فى القروض المتناهية الصغر والتى لم يسبق لها الحصول على تمويل بقيمته. والآن أعتقد ـ من وجهة نظرى ـ أن العديد من المؤسسات المتعاملة فى القروض المتناهية الصغر على شاكلة « PKSF » لا بد وأن يتم تأسيسها فى كل دولة من دول العالم، وذلك لكى تتمكن تلك المؤسسات من التنافس مع بعضها البعض. فهذا الجو من المنافسة سوف يكون فى صالح المؤسسات

الأصغر المتعاملة فى ذلك النمط من القروض، كما سيكون فى صالح الفقراء أنفسهم الذين سوف يستفيدون بشكل مباشر من تلك المنافسة.

وفى عام ١٩٩٣م، قمت بتمرير مقترح للحصول على مبلغ ١٠٠ مليون دولار لصالح صندوق جرامين للتمويل، وذلك ليتم استخدامه فى دعم البرامج التى تركز على منح الفقراء قروضًا متناهية الصغر فى الدول النامية. وجاءت الاستجابة لمقترحى غير مشجعة، وذلك رغم التحالف مع متطوعين من منظمة «RESULTS» للقيام بحملة لإقناع سبع دول بتوفير التمويل اللازم. وفى إحدى الأمسيات فى عام ١٩٩٣م، تلقيت مكالمة تليفونية من نائب رئيس البنك الدولى ـ «إسماعيل سراج الدين» ـ وكنا قد عملنا سويّا من قبل فى مجلس إدارة مؤسسة أغاخان فى چنيڤ، وكنت على علم بإعجابه الظاهر ببرنامج جرامين. ورغم شغله لمنصب هام فى البنك الدولى، إلا أنه لم يفقد تعاطفه نحو الفقراء.

فسألنى: «كيف يمكن لنا مساعدتك؟ هل هناك شىء يمكننا فعله من أجلك؟».

أجبته قائلاً: «حسنًا، إننى حقّا لا أدرى كيف؛ فالبنك الدولى يعمل فقط من خلال الحكومات. فلا يمكنكم إذن التعامل معنا مباشرة».

«بلى، إننا نريد جديّا العمل معك، ولكنك دائمًا ترفض أية أموال من جانبنا».

فأجبته مؤكدًا: «لسنا فى حاجة إلى أموالكم؛ نستطيع أن نتدبر أمرنا بأنفسنا».

فسألنى: «ما ردود الأفعال التى وصلتك بالنسبة لمقترحك الذى تريد فيه الحصول على تمويل بقيمة ١٠٠ مليون دولار لصالح صندوق جرامين للتمويل؟».

«لقد كانت تجربة مؤسفة؛ فلم نحصل على استجابة سوى من هيئة المعونة الأمريكية USAID، إضافة إلى أنها عرضت فقط توفير مبلغ ٢ مليون دولار».

«وهل قمتم بإرسال نسخة من مقترحكم إلى البنك الدولى؟».

فأجبته نافيًا: «لا، لم نقم بإرسال نسخة إلى البنك الدولى؛ فلم يطرأ ببالنا أنكم ستعيرون الأمر اهتمامًا».

فسألنى : «هل يمكنك أن ترسل لى غدًا نسخة من المقترح بالفاكس؟ وسوف نرى ما الذى يمكننا القيام به من أجلكم» .

فى اليوم التالى، قمت بإرسال نسخة من المقترح بالفاكس إلى «إسماعيل»، وتلقيت منه مكالمة بعدها بأسبوع فأخبرنى وهو متهلل الأسارير : «لقد درسنا مقترحكم، ولدينا أخبار سارة لكم، سوف نقوم بتمويلكم بالفارق الذى لم تتمكنوا من الحصول عليه؛ إننا سنقوم بتمويلكم بمبلغ ٩٨ مليون دولار» .

فأجبته : «إننى مسرور لسماع هذا، لقد كدنا نيأس من إمكانية حصولنا على هذا المبلغ . ولكن كيف سيمكنكم تجنب التعامل مع الحكومة البنجالية؟» .

فأجابنى قائلاً : «لا تلق بالاً للأمر، لقد ناقشنا هذا الموضوع أيضًا، وسنجد طريقة ما لتجاوزها» .

«دعنى أستوضح الأمر منك يا «إسماعيل»، هل الأموال التى ستعطونا إياها ستكون على سبيل القرض أم ستكون منحة صريحة؟» .

فأجابنى موضحًا : «بل قرض بقيمة ٩٨ مليون دولار» .

«ولكن يا «إسماعيل»، إن صندوق جرامين لن يكون فى مقدوره أبدًا رد ذلك القرض» .

فأجابنى مطمئنًا وشارحًا : «إنه سيكون قرضًا بشروط ميسرة، وسيتم سداده وفقًا لفترة سداد طويلة جدّا، إن القرض سيكون أقرب إلى كونه منحة» .

فجادلته قائلاً : «ولكنى أعلم تمامًا كيف ستسير الأمور؛ فسرعان ما سيشترط مسئولو البنك وجود ضمانات تقدمها الحكومة البنجالية مقابل ذلك القرض، ولكنى أريد أن أعلمك أنه ليس هناك ما سيدفع الحكومة لتقديم ضمانات لقرض يذهب لتمويل صندوق جرامين ـ ولا سيما أننا سنقوم بتقديم تلك الأموال لمشروعات تعمل خارج نطاق البلد . وإذا وضعنا فى الاعتبار أن معدل سداد القروض من قبل المتعاملين مع الصندوق قد بلغ ١٠٠ ٪ . إننا نجعل المقترضين مسئولين فقط عن تسديد قيمة ما يحصلون عليه من قرض مقومًا بالعملة الوطنية؛ وبالتالى فعندما يقومون بالسداد،

فإنهم سيسددون بالعملة المحلية، بينما البنك الدولى سيطلب السداد بالدولار. ونتيجة التقلبات فى سعر الصرف، فإن صندوق جرامين قد يحصل على أموال تقل كثيراً عما منحه مقوماً بالدولار؛ لذا أرى أنه من غير الممكن لنا أن نقبل ذلك القرض، حتى ولو كان بشروط ميسرة».

فقال إسماعيل: «إننى أدرك جيداً وجهة نظرك، ولكن ما رأيك إذا قمنا بمنحكم كامل قيمة القرض مقدماً، وبالتالى يمكنكم استثماره والحصول على المال الكافى لتعويض أية خسارة قد تحدث نتيجة التقلبات فى أسعار الصرف».

«إننى لست خبيراً فى إدارة الأموال فى السوق العالمية؛ لذا فإننى فى حاجة إلى خبير، فلماذا لا تتولى بنفسك الأمر وتساعدنا فى تطوير خطة استثمارية تحمى كل من صندوق جرامين والبنك الدولى؟».

وعدنى إسماعيل بالقيام بالأمر؛ ولكن أحداً من مستشاريه أو أحداً من الذين قمت باستشارتهم لم يتمكن من الوصول إلى شكل مقنع للتعاون بين صندوق جرامين والبنك الدولى. وحتى وقتنا هذا، قدم لنا البنك الدولى منحة بقيمة ٢ مليون دولار؛ دون أن يشترط وجود أية ضمانات حكومية، مع العلم أن هذه المنحة لم تأت من صندوق القروض التابع للبنك الدولى؛ وإنما من صندوق التمويل غير الاعتيادى المتاح تحت تصرف مدير البنك. ولكى يتمكن «إسماعيل» من تحريك المزيد من التمويل لإتاحته لبرامج القروض المتناهية الصغر، قام بتأسيس«CGAP» بتمويل قدره ٣٠ مليون دولار من البنك الدولى.

ورغم أن أداء الـ « CGAP» خلال السنوات الثلاثة الأولى كان أبعد ما يكون عن الكمال؛ إلا أنه قام بأعمال جيدة عديدة. ولكى يقوم «إسماعيل» بتصميم الهيكل التنظيمى لـ « CGAP» قام بمتابعة تعليمات الفريق الاستشارى للمركز الدولى للبحوث الزراعية « CGAP» فقد اقترح «إسماعيل» إيجاد ما يسمى فريق اقتراح السياسات على غرار الفريق الاستشارى الفنى الخاص بمركز «CGIAR»، واقترح تعيينى مديراً تنفيذيّاً له. وبحكم منصبى هذا، تتاح لى فرصة التفاعل مع فريق منوع يضم فى عضويته ممثلين عن فئة الممارسين والمانحين الذين يعملون سويّا لتحديد كيفية التوسع على النطاق الدولى فى برامج القروض المتناهية الصغر.

لقد كانت تجربة مثيرة، وذلك رغم أن العديد من برامجنا التى تلقت تمويلاً من « CGAP» لم تول اهتمامًا كافيًا بالفئات الأشد فقرًا، إلا أنه جدير بالذكر أيضًا أن هناك ثلاثة من النماذج الناجحة والرائدة فى إعادة تطبيق تجربة جرامين قد اعتمدت على منحة « CGAP» . هذه النماذج الثلاثة هى : «CARD»، و «SHARE» (وهو برنامج مقره الهند واعتمد فى بدء نشاطه على تمويل من صندوق جرامين)، وأخيرًا مشروع دنجانون. وسرعان ما تبع تأسيس « CGAP» الأول تأسيس لـ «CGAP II» فى شهر يونيو من عام ١٩٩٨م. وفى اعتقادى أنه إذا ما تسنى لـ « CGAP II» تبنى السياسة التى تمكنه من أن يكون أكثر تركيزًا على فئة الفقراء ، وأن يقوم بمنح القسم الأكبر من التمويل إلى المؤسسات الممولة لتجار الجملة على غرار «PKSF» بدلاً من تمويل تجار التجزئة مباشرة؛ فى اعتقادى أن اتباع تلك السياسة سيكون العائد منها أكثر تأثيرًا. كما أعتقد أن القسم الأكبر من تمويل « CGAP» لا بد أن يوجه مباشرة إلى أيدى النساء الفقيرات، بدلاً من اللجوء إلى الجهات الاستشارية والمؤتمرات الدولية ومراكز البحوث.

* * *

فى مارس من عام ١٩٩٥م، قام وفد مفوض من المتطوعين العاملين فى مجال حماية حقوق المواطن والتابعين لمنظمة «RESULT» بزيارة بنجلاديش. لقد كانت الزيارة الثالثة لهم. قام هؤلاء المتطوعون بتحمل تكاليف زيارتهم بطريقتهم الخاصة، وكانوا يظهرون الالتزام الشديد فى القيام بواجبهم نحو مكافحة الفقر فى العالم. ورغم أن القلة من أفراد هذا الفريق كانوا من المتخصصين فى مجالات التنمية، إلا أنهم لم يكونوا متأثرين بما يحصلون عليه من رواتب وحوافز كبيرة ، فما يزالون يحملون قدرًا كبيرًا من التعاطف مع الفقراء.

وفى خلال أحد الاجتماعات مع متطوعى«RESULTS»، أثرت من جديد مقترحى من أجل الحصول على ١٠٠ مليون دولار لتمويل صندوق جرامين. فقام الكثير من المتطوعين ببعض المحاولات للضغط على حكوماتهم من أجل الإسهام فى الصندوق، ولكن رفضت الفكرة فى الكثير من الحالات. وخيم الإحباط على الاجتماع، فاقترحت تحويل اهتمامنا لمناقشة أمور أخرى. فماذا عن فكرة قيام مليون شخص

بالتبرع لصندوق جرامين لتمويل التوسع فى برامج إعادة تطبيق جرامين، بحيث يقوم كل شخص بالتبرع بما قيمته مائة دولار فقط؟ من الممكن أن نطلق على هذا التوجه «صندوق الشعب» لتمويل مشروعات القروض المتناهية الصغر.

«ديف إليس» ـ وهو مثقف وناشط اجتماعى فى جنوب داكوتا ـ قام برفع يده ليوجه لى سؤالاً، فقال وهو فى غاية الحماس: «متى ستقوم بإطلاق إشارة البدء للأخذ بمشروع صندوق الشعب هذا؟».

فنظرت إلى ساعتى وقلت: «منذ خمس دقائق مضت».

فقام «ديف» بسحب حافظة نقوده واستل منها مائة دولار، وقال: «حسنًا، سأكون أنا المتبرع الأول، لم يتبق لنا إذن سوى الحصول على ٩٩٩,٩٩٩ متبرعًا».

وفجأة بدأ باقى الحضور فى إخراج مائة دولار من حافظات نقودهم، والذين لم يكن لديهم النقود الكافية لحظتها، لجئوا إلى الاقتراض من زملائهم. وفى غضون بضع دقائق، أصبح أمامى أكثر من ألفىّ دولارًا، وعمت البهجة المكان. وأعلنت تأسيس «صندوق الشعب ـ People's Fund» فى «جرامين ديالوج» ـ وهى مجلة ربع سنوية تصدر عن بنك جرامين. وأعقب هذا الإعلان وصول المزيد من الشيكات المقبولة الدفع من جميع أنحاء العالم. وتأثرًا بنجاح «صندوق الشعب»، لجأ «ديف» إلى مؤسسة للعلاقات العامة وعملا سويًا لتصميم شعار الحملة، وموقعها الإلكترونى وخطة العمل التى سيتم اتباعها.

وخلال عدد من الرحلات المتتابعة إلى الولايات المتحدة، قابلت كلاً من «ديف» و«چيف سويم» ـ مدير مؤسسة العلاقات العامة المسماة « Amherst & Reeves» ـ لمناقشة أمور الحملة الدعائية لمشروع «صندوق الشعب». فتجربة الربط بين مليون شخص ممن ينتمون إلى الدول الغنية ومثلهم من الفقراء المنتمين إلى دول نامية كانت تجربة مثيرة بالنسبة إلىّ، ليس فقط بسبب تأثيرها على المقترضين، ولكن أيضًا لتأثيرها على المانحين أنفسهم. فهذه التجربة هى محاولة لإقامة الملايين من الروابط بين إنسان وآخر من بنى جنسه، وبشكل غير مباشر سيكون لهذه الحملة آثارها فى توعية ملايين الأفراد على ما يمكن أن تحققه برامج القروض المتناهية الصغر.

وكان «ديف» منطقيّا فى عدم رغبته تحصيل جميع الشيكات ذات فئة المائة دولار اعتمادًا على نطاق مدينته الصغيرة فقط؛ لذا وافق «ريد أوبنهيمر» ـ وهو مثقف وناشط اجتماعى تابع لمنظمة «RESULTS» ـ على تأسيس «مؤسسة جرامين ـ Grameen Foundation (GF- USA) » وهى منظمة غير حكومية، ويكون مقرها الولايات المتحدة. وتكفل «ريد» بكافة المصاريف القانونية التى استلزمها تأسيس مؤسسة جرامين الأمريكية، وجعل مقرها الرئيسى فى مسقط رأسه بولاية «أوكلاهوما». وكما توقعنا، تحركت حملة جمع التبرعات من مقر «ديف» إلى مقر «GF-USA». بعد ذلك أدركنا أنها قد تكون فرصة مواتية لتحديد إطار عمل أوسع بالنسبة لاختصاصات«USA GF»؛ فلا ينبغى أن يقتصر دورها على مجرد إدارة «مشروع الشعب». توجهت بسؤالى إلى «ألكس كونت» لمعرفة ما إذا كان مستعدّا للعودة إلى الولايات المتحدة لكى يصبح المدير التنفيذى لـ «GF-USA» ألكس «هو رجل أمريكى الأصل، ولكنه عمل معنا لوقت طويل امتد إلى عشرة أعوام فى بنجلاديش، كما قام بتأليف كتاب يتناول جرامين وعنوانه: «امنحنا قرضًا ـ Give Us Credit»(*) وافقنى «ألكس» على طلبى، كما تم اختيار «ريد» رئيسًا لمجلس إدارته. انتقل «ألكس» للإقامة فى واشنطن حيث المقر الرئيسى لـ «GF-USA»، واستمر كل من «چيف» و«ديف» فى حملتهما لتجميع التمويل المطلوب.

إلى يومنا هذا، تمكنا فقط من تحصيل ١٤٢,٠٠٠ دولار من خلال مشروع الشعب، ولكننا مازلنا نعمل على تحصيل المبلغ المتبقى اللازم لتحقيق خطة عملنا. فهدفنا هو زيادة ميزانية الحملة بشكل مستقل عما يتم تحصيله لصالح مشروع الشعب، وبذلك نضمن أن نسبة ١٠٠٪ من كل مائة دولار من الأموال المجمعة تذهب إلى صندوق جرامين الذى يتولى استخدامها فى التوسع فى القروض متناهية الصغر، بحيث لا يقوم أىّ من « GF-USA» أو صندوق جرامين بالاحتفاظ بأية نسبة كمصاريف إدارية أو ثابتة. فلو تسنى لنا أن نجد مؤسسة أو شركة أو فردًا مستعدّا لتمويل الخطة التى طورها كلٌّ من «چيف وديف»، فأنا على يقين من أن «ألكس» سيتمكن من مضاعفة الأموال

(*) New York: Times Books, 1996.

التى سيتم تحصيلها لأكثر من مرة، وفى وقت معقول سيتسنى لنا الحصول على المائة مليون دولار من فئة المائة دولار التى يتم تجميعها.

* * *

لقد قطعنا شوطًا كبيرًا؛ فوقت طويل مضى منذ كنا لا نعلم على وجه اليقين ما إذا كان جرامين قابلاً للتطبيق خارج بنجلاديش أم لا. العشرات من المشروعات المماثلة لجرامين نجحت فى بلاد مختلفة من حيث الثقافة والظروف المناخية ومستوى نموها الاقتصادى؛ إنها مشروعات تدل على مدى براعة منهجية القروض المتناهية الصغر. لقد بذلنا ما فى وسعنا لكى ننشر قوة ذلك النمط من القروض لمساعدة الأفراد الذين يريدون أن يبدءوا أو يتوسعوا فى مشروعاتهم فى الخارج. ولكى نتمكن من الاحتفاظ بطاقتنا، قمنا بتركيز جهودنا فى مشروعات تستهدف التخفيف من حدة الفقر، ولكننا على قناعة أن نموذجنا قابل للتطبيق لخدمة غير الفقراء على السواء.

ورغم نجاحاتنا، فما نزال فى المرحلة التى نتحسس فيها الوصول إلى السطح؛ فالملايين من الأسر حول العالم لا يزالون ضحايا للظروف الاقتصادية غير العادلة التى لا تأخذ فى الاعتبار حقهم فى الحصول على قروض، وتنظر إليهم نظرة استعلاء تقودهم إلى حلقة مفرغة من العبودية. هؤلاء الفقراء هم أناس لا تنقصهم المهارة والذكاء، ولكنهم يعانون من آلام الجوع والفقر، رغم قدرتنا على تجنيبهم إياها.

إن القروض متناهية الصغر ليست علاجًا سحريًا؛ فليس فى مقدورها القضاء على الفقر بضربة واحدة، ولكنها قد تقضى على الفقر بالنسبة للبعض، وقد تحد منه بالنسبة للبعض الآخر. وبالتكامل مع برامج أخرى مبدعة من شأنها إزالة الغبار عن طاقات الأفراد الكامنة، تعد القروض متناهية الصغر هى أداتنا الرئيسية للبحث عن عالم خال من الفقر.